

## أثر معدل السيولة على مؤشر التعثر المصرفي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020

## The effect of the liquidity rate on the banking failure index in Algeria during the period 1980-2020

د. زيتوني كمال

Zitouni kamal<sup>1</sup><sup>1</sup> جامعة المسيلة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية، kamal.zitouni@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2022/06/14

تاريخ القبول: 2022/06/01

تاريخ الاستلام: 2022/04/21

## ملخص:

إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو إيجاد العلاقة التي تربط بين معدل السيولة ومؤشر التعثر المصرفي في الجزائر و جاء تقسيم الدراسة إلى جانب نظري الذي اهتم بمؤشر التعثر المصرفي، أما في الجانب التطبيقي اعتمدت المنهج القياسي حتى يتسنى لنا معرفة مدى تأثير معدل السيولة على مؤشر التعثر المصرفي والتي أظهرت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة.

كلمات مفتاحية: التعثر المصرفي، معدل السيولة، القروض البنكية

تصنيف JEL : O44 ؛ E51 ؛ C05

## Abstract:

The main objective of this study is to find the relationship between the liquidity rate and the banking default index in Algeria. The study was divided into a theoretical aspect that focused on the bank default index, while in the practical aspect, the standard approach was adopted so that we could know the impact of the liquidity rate on the default index. The bank, which showed a statistically significant relationship between the variables of the study.

Keywords: Bank default, liquidity ratio, bank loans

Jel Classification Codes: O44 ؛ E51 ؛ C05

## Résumé:

L'objectif principal de cette étude est de trouver la relation entre le taux de liquidité et l'indice de défaut bancaire en Algérie. L'étude a été divisée en un aspect théorique qui s'est concentré sur l'indice de défaut bancaire, tandis que dans l'aspect pratique, l'approche standard a été adoptée. afin que nous puissions connaître l'impact du taux de liquidité sur l'indice de défaut de la banque, qui a montré une relation statistiquement significative entre les variables de l'étude.

Mots-clés: éfaut bancaire, ratio de liquidité, prêts bancaires

Codes de classification de Jel: : O44 ؛ E51 ؛ C05

المؤلف المرسل: زيتوني كمال، الإيميل: kamal.zitouni@univ-msila.dz

## 1. مقدمة:

تواجه البنوك العديد من التحديات، أهمها مواجهة التعثر المصرفي الذي يمثل مرتبة متقدمة بين الأهداف الاقتصادية والتنموية، وتشكل السيولة النقدية في الجهاز المصرفي أحد البنود اللازمة لدعم هذا الاستقرار، ومن البديهي أن سلامة النظام المصرفي إجمالاً يقوم على سلامة أدواته: القروض والودائع، وأي خطر يهدد الودائع والثقة فيها يشكل تهديد مباشراً للنظام المصرفي، ظهرت أهمية السيولة النقدية باعتباره من العناصر الفعالة في التغلب على المشكلات التي تواجه المؤسسات المالية التي تقبل الودائع بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة؛ وعليه سنحاول الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يساهم معدل السيولة النقدية على مؤشر التعثر المصرفي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020

وجاء تقسيم الإشكالية الأساسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هي العوامل الأساسية المحددة لمشكلات التعثر المصرفي؟

-ما هي أهم الاستراتيجيات والسياسات المتبعة لمواجهة مشكلات التعثر المصرفي في الجزائر؟

## 2.1 فرضيات الدراسة.

على ضوء الإشكالية المطروحة: نحاول اختبار الفرضيات الآتية:

- الفرضية الرئيسية:
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل السيولة ومؤشر التعثر المصرفي في الجزائر
- الفرضيات الفرعية:
- إن للمتغيرات الاقتصادية الكلية أثر في تحديد العوامل المحددة للتعثر المصرفي في الجزائر ؛

## 3.1 أهمية البحث

- تبرز أهمية البحث في العديد من الجوانب من أهمها:
- إبراز أهمية السيولة النقدية الأمر الذي يؤدي إلى دعم وتقوية الجهاز المصرفي الجزائري؛
- العمل على تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي الجزائري من خلال المساهمة في تطوير سياسة استقطاب السيولة النقدية؛
- تقوية الاستقرار المالي وما ينتج عنه من تعزيز للدور الاقتصادي والتنموي للبنوك.

## 4.1 أهداف البحث

- يهدف البحث إلى ما يلي:
- الوقوف على أهم السيولة النقدية، والعوامل المؤثرة فيه بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة؛
- إظهار أهم المعالم اللازمة في السيولة النقدية ودوره في الاستقرار المالي، خاصة بعد مجموعة التعثرات التي شهدتها القطاع المصرفي في الجزائر منذ 2003.

## 5.1 أسباب اختيار الموضوع

يمكن إيجاز الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

## 1. الأسباب الذاتية:

- محاولة تقديم بحث أكاديمي يتناسب مع التخصص الباحث؛
- الميل الطبيعي ورغبتنا للبحث والاستطلاع في موضوع السيولة النقدية ودور في حل مشاكل تعثر البنوك.

## 2. الأسباب الموضوعية:

- اعتبار السيولة النقدية ضمن أهم آليات إدارة التعثر المصرفي؛
- تزايد أهمية السيولة النقدية كآلية للاستقرار المالي وحماية المودعين والحد من أزمات التعثر المصرفي التي تصيب القطاع البنكي من آن إلى آخر؛
- البحث عن سبل لحماية المنظومة المصرفية الجزائرية خاصة في ظل التغيرات العالمية المتسارعة في مجال المنظومة المصرفية ؛

## 6.1 منهج البحث

- قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث و اختبار صحة الفرضيات سوف نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، بهدف وصف وتحليل مختلف أبعاد الموضوع والوصول إلى النتائج المتوخاة من البحث؛
- المنهج الاستقرائي، فنستخدمه في الفصل التطبيقي باللجوء إلى أدوات القياس الاقتصادي في قياس العلاقة بين المتغيرات المدروسة.

## 2. الاطار النظري و المفاهيمي حول التعثر المصرفي

## 1.2 تعريف التعثر المصرفي.

يمكن إعطاء مصطلح التعثر عدة تعاريف ومن بينها:

التعريف الأول: " يعرف التعثر المصرفي بعدم سلامة المركز المالي للمصرف أو إعساره". (حنفي، 1997، صفحة 35)

**التعريف الثاني:** "التعثر المالي يعد نتيجة أو محصلة لتوليفة واسعة من العوامل، لتحديد أسباب التعثر فإنه تتباين هذه الأسباب من بنك إلى آخر". (محمد، 2001، صفحة 368)

**التعريف الثالث:** "يتعرض المصرف للإعسار إذا كانت قيمة أصوله اقل من قيمة خصومه، المقصود هنا القيمة السوقية وليس المحاسبية، والذي يكون نتيجة لخسائر مالية كبيرة ناجمة عن خسائر في محفظة الأوراق المالية أو خسائر ناجمة عن الفشل في استرداد القروض المتعثرة، ويكون انزلاق البنك في هذه السبيل الوعرة قد تم تحت تأثير إغراء الربح". (مدحت، 2001، صفحة 296)

## 2.2 أسباب التعثر المصرفي.

يلاحظ أنه هناك العديد من المشكلات المصرفية التي تكون إحداها أو كلها سببا في إفلاس بنك أو إعساره وللوقوف على دور نظام التأمين على الودائع في معالجة المشكلات المصرفية، يجب عرض تلك المشكلات والدور المنوط بتلك النظم لمعالجتها.

✓ أسباب إدارية: إن الإدارة السيئة المسببة للفشل هي الإدارة التي تستطيع ضمان تحقيق الكفاءة وكذلك الفعالية كجزء من نشاطها اليومي والمستقبلي، فالإدارة عندما تكون سيئة تكون الممارسة للعملية الإدارية مخالفة لواحد أو أكثر من النقاط التالية (الزبيدي، 2000، صفحة 282)

- عدم وجود إستراتيجية محددة وواضحة؛
- عدم وجود رقابة بشكل عام ورقابة على التكاليف بشكل خاص؛
- عدم تناسب الهيكل التنظيمي واحتياجات العاملين؛
- حدوث تجميل في النتائج المالية.
- ✓ أسباب فنية: تتمثل في العناصر التالية :
- التوسع الكبير في منح الائتمان بجميع أنواعه على أسس غير سليمة؛
- توفر السيولة العالية لدى المصارف بسبب ضخامة حجم الودائع لديها مما يجعل المصارف تندفع في منح التسهيلات والقروض؛
- المنافسة بين المصارف؛
- الصلاحيات الواسعة لمدراء الفروع؛
- لا تفتقر الكثير من عمليات منح الائتمان بعمليات دراسات الجدوى للمشروع؛
- بعض المصارف لا تلتزم بالتعليمات وما هو مخصص لا في منح الائتمان.
- ✓ أسباب تسويقية: تعد المسألة التسويقية من أهم الأسباب التي تتسبب في تعثر البنك، فقد يواجه البنك معين بمنافسة حادة لمنتجاته في السوق المحلية أو الخارجية يغذيها انخفاض الكفاءة السعرية والفنية لهذه المنتجات، وسواء كان ذلك للاعتبارات خارجة عن نطاق إرادة إدارة البنك أم لا، هذه العوامل تعرقل الجهود التسويقية للمشروع، ومما ساعد المشروع على مواجهة المتغيرات التي تجتاح السوقين المحلية والخارجية.

## 3.2 العوامل الداخلية.

✓ **مشكلات الائتمان الرديء:** تعد مشكلة الائتمان الرديء من أصعب المشاكل التي تواجه البنوك وهي ببساطة أن تمنح البنك قروضا لا يستطيع استعادتها ومن باب أولى الفوائد المحصلة، قد ينشأ الائتمان الرديء إما لأسباب ترجع إلى البنك وقصوره في استيفاء الأساليب والنهج الائتمانية السليمة أو الأسباب ترجع إلى العميل ونشاطه وما قد يتعرض إليه من مشاكل لأسباب اقتصادية عامة. (العربية، 2002)

وينتج هذا الائتمان الرديء عن أحد سببين وهما: (حشاد، 2007، صفحة 325)

**السبب الأول:** يتعلق بالبنك نفسه وهو عدم قيامه بإتباع الأسس والأساليب المتبعة عند منح الائتمان والتي من خلالها معرفة مقدرة العميل على سداد التسهيلات الائتمانية الممنوحة له من عدمه، كذلك تساعد هذه الأسس والأساليب في تحديد حجم

التسهيلات الائتمانية المقررة منحها للعميل، وفي حالة عدم مقدرة العميل على سداد التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنك، بسبب قصور من جانب البنك نتيجة عدم إتباع الأسس والأساليب المتبعة عند منح الائتمان فان مسؤولية التقصير تقع في هذه الحالة على عاتق إدارة البنك.

السبب الثاني: فانه يتعلق بالعمل نفسه فقد يواجه النشاط الاقتصادي الذي يمارسه بعض المصاعب والمشكلات التي تؤدي إلى تعثره في سداد التسهيلات الائتمانية المقدمة إليه من البنك، وقد يرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة التي يعمل فيها.

✓ **عجز السيولة:** بالرغم أن بعض البنوك تتوفر لديه حجم مناسب من الودائع وحجم مناسب من القروض الجيدة ومع ذلك يعاني من عجز السيولة، إذا تتوقف سيولة المصرف على قدرة محفظة موجوداته المختلفة على التحول إلى نقد بسرعة وبدون خسارة عن تكلفة شرائها، عموماً فانه كلما قصر أجل الموجودات كلما ازدادت سيولة المصرف، وعلى الجانب الآخر وهو جانب المطلوبات فكلما طال أجل المطلوبات كلما تحسنت سيولة المصرف وبقدر الضغوطات التي تفرضها المطلوبات قصيرة الأجل على مكونات محفظة موجودات بقدر ما تبدو أهمية الحفاظ على نسبة السيولة المناسبة.

ونظراً لأن أهم مطلوبات البنك في الودائع، فانه كلما قصر أجلها كلما زادت نسبة الودائع تحت الطلب إلى مجموع الودائع وبالتالي تدهورت سيولة المصرف، حيث تزداد تلك المطلوبات باعتبارها تحت الطلب، وتعتبر مراقبة نسبة السيولة لدى المصارف من أهم انشغالات نظام التأمين على الودائع، إذ تعني مكونات هذه النسبة بالملاءة بين مكونات محفظة المصرف وأنواع الودائع الموجودة لديه مخاطر عجز السيولة بأقل قدر ممكن من التكلفة. (عزت، 2005، صفحة 213)

✓ **عدم كفاءة رأس المال:** ترجع أهمية رأس المال إلى الوظائف الهامة التي تقوم بها والتي من أهمها امتصاص الخسائر الناتجة عن التشغيل وتدعيم ثقة المودعين وكذا ثقة السلطات الرقابية في قدرة البنك على مواجهة المشكلات، فيدل رأس مال المصرف على درجة الملاءة التي يتمتع بها البنك، ونظراً لأهمية كفاية رأس المال يضع النظام العديد من المعايير لقياسه وكفايته، فعلى سبيل المثال يراقب نسبة رأس المال إلى كل من الودائع، الموجودات والموجودات ذات المخاطر ويتدخل في زيادة الاحتياطات والأرباح المحتجزة، زيادة على هذا نعرض أحياناً زيادة رأس المال عن طريق زيادة نقدية جديدة من المساهمين أو يفرض ذلك بتقديم قرض مساندة.

✓ **التركيز في أنشطة البنك سواء في مجال الودائع أو القرض:** تشكل في كثير من الأحيان ظاهرة التركيز لدى البنك عقبة كبيرة، فإذا ما واجه عميل نشاط مما تتركز فيه عمليات البنك صعوبات أو إعسار ومن ثم يتعين عدم تركيز نسبة كبيرة من ودائع البنك في عميل أو عدد محدود من العملاء أو حتى يتركز داخل قطاع واحد من قطاعات النشاط، نفس الأمر بالنسبة للقروض، لذا يتم تدخل النظام في مراقبة قيام المصارف المنظمة له بتحقيق المربح المناسب من عملاء الودائع والقروض وتوزيعهم على القطاعات المختلفة في الاقتصاد تفادي لتركز مخاطر البنك بتركيز عملياته في عميل أو قطاع اقتصادي معين.

✓ **مشكلة ظهور الخسائر:** ترجع الخسائر عموماً إلى سوء الإدارة، زيادة المصروفات أو نتيجة غش، اختلاس أو احتيال إلى غير ذلك، ويتدخل النظام في هذا الصدد بإبداء الرأي في المديرين الرئيسيين للبنك أو أعضاء مجلس إدارته كما يراجع أحياناً الضوابط الفنية لبعض العمليات المصرفية كعمليات المضاربة على العملات وذلك تلاقياً لمخاطر التدليس أو ضعف الأداء (العربية، مؤسسات ضمان الودائع المصرفية، 2008، صفحة 191)

#### 4.2 العوامل الخارجية.

لا تقتصر الأسباب أو العوامل التي تساعد أو تؤدي إلى تعثر البنوك أو إفلاسه على العوامل أو المشكلات الداخلية فقط، ولكن تتأثر المؤسسات المالية عامة والبنوك خاصة بالظروف الاقتصادية المحيطة بها، ففي حالة الركود الاقتصادي تنعكس حالة الاقتصاد على البنوك إذا يتعثر كثيراً من عملاء البنك بسبب ظروفه الاقتصادية السيئة في سداد التسهيلات الائتمانية التي اقترضوها في أوقات الرخاء أو الرواج الاقتصادي، وبالتالي يؤدي تعثر العملاء إلى تعثر بعض البنوك، لعل أوضح دليل على ذلك هو عدد البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية التي تتعرض للإفلاس. (حشاد، أنظمة التأمين على الودائع وحماية المودعين: التجارب والدروس المستفادة، 1994، صفحة 237)

## 5.2 مراحل التعثر المالي.

يمكن استعراض مراحل التعثر المالي على النحو التالي:

مرحلة ما قبل ظهر التعثر المالي: هذه المرحلة تمر بالعديد من الظواهر السلبية منها:

- انخفاض الطلب على منتجات البنك؛
- ضعف الموقف التنافسي للبنك؛
- زيادة تكاليف التشغيل؛
- عدم كفاية رأس المال العامل؛
- انخفاض معدل دوران الأصول.

ويعتبر اكتشاف أمر التعثر في مرحلة مبكرة سوف يمكن البنك من مواجهة الموقف بشكل أكثر فعالية وأكثر سهولة.

✓ **التدفق النقدي المنخفض:** ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المصرف على مقابلة التزاماته الجارية، ويكون في حاجة ماسة للنقدية، وذلك على الرغم من امتلاكه للأصول مادية تزيد في قيمتها عن قيمة التزاماته الإجمالية اتجاه الغير والتي يعكسها جانب الخصوم في الميزانية، بالإضافة إلى إمكانية تحقيق معدل مقبول من الربحية، حيث تكمن المشكلة في هذه المرحلة في انخفاض السيولة بمعناها الفني وليس بمعناها المطلق.

✓ **مرحلة العسر المالي المؤقت:** ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المصرف على استخدام سياساته العادية في الحصول على النقدية المطلوبة لاستخدامها في مواجهة التزاماته المستحقة ومقابلة نموه المطلوب، في هذه المرحلة غالبا ما تتجه إدارة البنك إلى فرض العديد من الإجراءات المتشددة.

✓ **مرحلة الإعسار الكلي:** وهي الحالة التي يكون فيها البنك عاجز عن مواجهة التزاماته المستحقة، وتكون قيمة أصوله أقل من قيمة خصومه أي هي حالة العجز التام عن التسديد حتى لو منح المصرف فترة للإعادة تصحيح أوضاعها.

✓ **مرحلة الفشل القانوني:** وهي مرحلة لا يستطيع البنك التحكم بالتعثر الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات قانونية للإعلان الإفلاس أو التصفية.

## 5.2 أنواع التعثر المصرفي.

تباين وجهات نظر المهتمين بظاهرة الفشل في تحديد أنواعه، إلا أن الإجماع يشير إلى أن للفشل الأنواع التالية:

✓ **الفشل الاقتصادي:** ويقصد به حالة مصرف تعجز عوائده المتحققة عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها كلفة التمويل، وبمعنى آخر أنه يعني ضعف الإدارة في تحقيق عائد على الاستثمار يقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق أو لا يتناسب مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات.

✓ **الفشل المالي:** يختلف مفهوم الفشل المالي وفقا لشكل التحليل الذي يمكن استخدامه في تحديد ذلك، فقد يقصد بالفشل المالي حالة تنعدم فيها قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل رغم أن مجموع أصوله تزيد عن مجموع خصومه، كما يقصد به حالة الإفلاس التي تمر بها المصرف عندما تزداد مطلوباته عن قيمة أصوله، مما تقدم فانه لغرض التنبؤ بالفشل وفقا لشكله والعوامل المسببة له، وذلك باستخدام التحليل المالي لا يمكن أن تتكامل العلاقة بينهم، إلا بعد الأخذ بين الاعتبار حالة الإدارة التي تعمل في ظلها البنك إضافة إلى فعالية وكفاءة الإدارة ذاتها، فتكامل العلاقة بين هذه المتغيرات لا بد وان تمد البنك بنتائج مهمة عن ظواهر مستقبلية أهمها ظاهرة الفشل

## 3. التطورات النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات المصرفية

## 1.3 تطور الكتلة النقدية في الجزائر

يمكن أن تلاحظ تطور الكتلة النقدية في الجزائر من خلال الجدول الموالي والذي يبين لها تطورها خلال الفترة 2014 إلى

غاية 2018.

الجدول رقم 1: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2014-2018

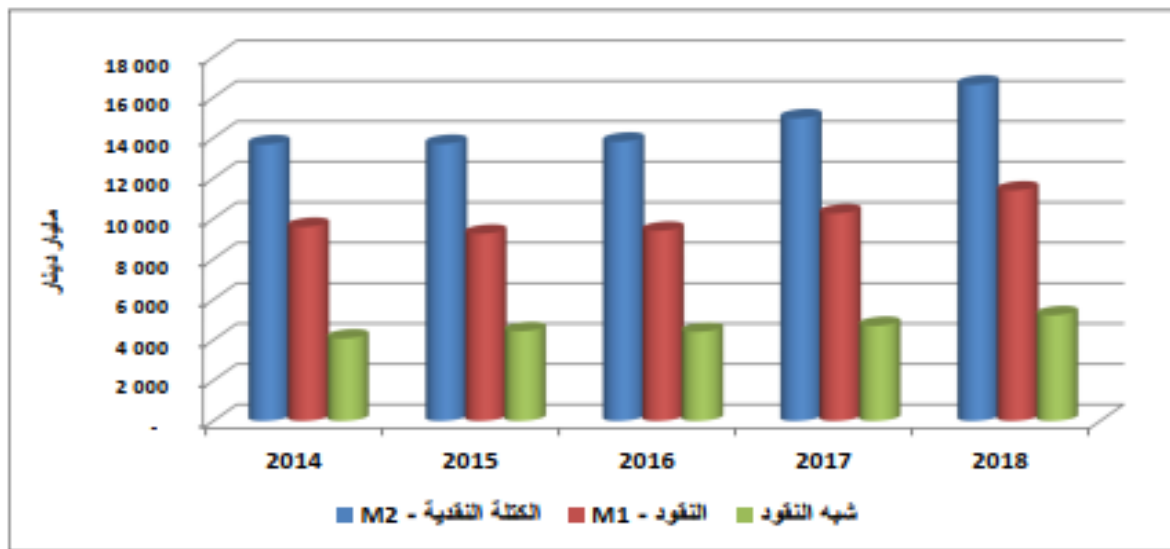
| السنة | 2014     | 2015     | 2016     | 2017     | 2018     |
|-------|----------|----------|----------|----------|----------|
| M2    | 13 686,7 | 13 704,5 | 13 816,3 | 14 974,6 | 16 636,7 |

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقرير بنك الجزائر 2018

تزايدت الكتلة النقدية M2 ب 8,4 % في 2017 و 11,1 % في 2018. مثلما كان عليه الحال في 2017، نجم هذا الارتفاع في الأرصدة النقدية عن الارتفاع القوي للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف، حيث ارتفعت ب 20,5 %، في سنة 2017، مقابل 11,1 % فيما يخص الودائع لأجل، وب 4,5 % فيما يتعلق بتداول النقد الورقي.

غير أنه، وكما كان عليه الحال أيضا في 2017، يعود سبب الارتفاع المتزايد في الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف، بنسبة تقارب 68 %، إلى تزايد الودائع تحت الطلب للشركة الوطنية للمحروقات والتي استفادت، في 2018، من تسديد جزء من مستحقاتها على الخزينة العمومية 452 (مليار دينار) بالتالي، باستثناء ودائع قطاع المحروقات، بلغ التوسع النقدي 7,7 % فقط.

الشكل رقم 1: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال سنة 2014-2018



المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير بنك الجزائر 2018

نلاحظ من خلال الشكل الارتفاع في الكتلة النقدية المقدّر ب 11,1 %، في سنة 2018، إلى حد كبير، عن ارتفاع الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف، خاصة تلك المتعلقة بقطاع المحروقات، وبدرجة أكبر من 2017، عن ارتفاع الودائع لأجل. بالمقابل تراجع وبشكل طفيف، وتيرة نمو تداول النقد الورقي 4,5 % في 2018، مقابل 4,9 % في 2017، ممّا جعل حصة النقود الورقية ضمن الكتلة النقدية M2 تتقلّص للسنة الثانية على التوالي، لتصل إلى 29,6 % في نهاية ديسمبر 2018 مقابل 31,5 % في نهاية 2017 و 32,5 % في 2016.

### 2.3 المؤشرات النقدية في الجزائر

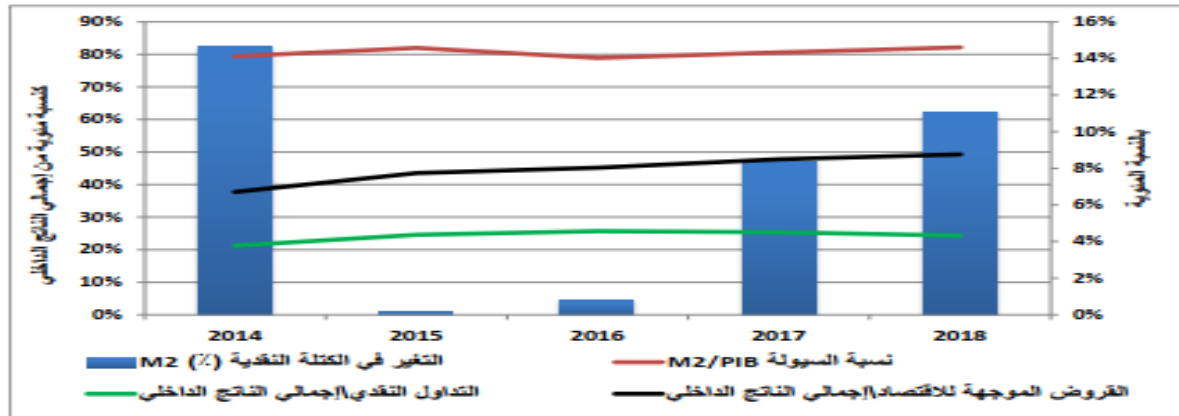
من خلال تطور الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع والمقابلات لها من النتائج المحلي الخام وهذا من خلال الجدول الموالي الذي يبين لنا التطور خلال الفترة الزمنية المدروسة.

الجدول رقم 2: تطور معدل السيولة في الجزائر خلال الفترة 2014-2018

| السنة        | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|--------------|------|------|------|------|------|
| معدل السيولة | 79,4 | 82,0 | 78,9 | 80,6 | 82,1 |

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقرير بنك الجزائر 2018

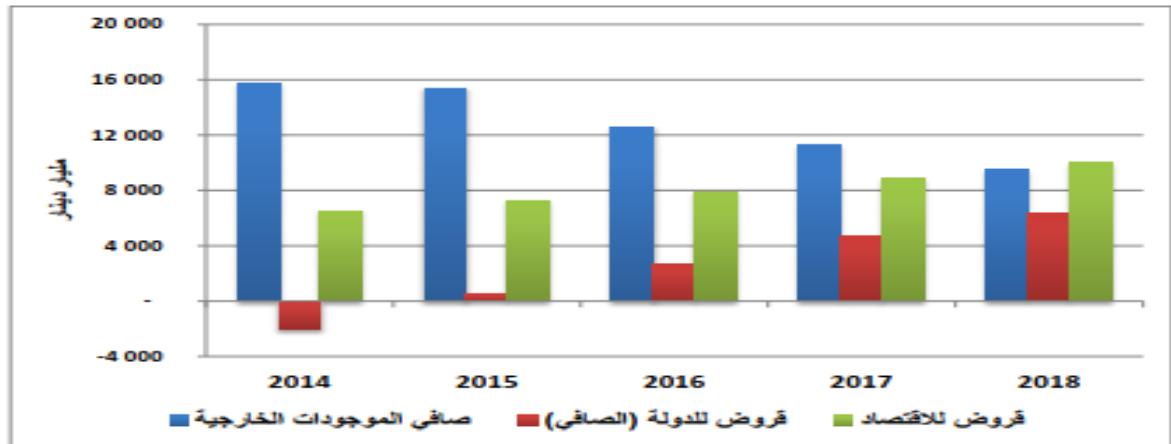
الشكل رقم 2: المؤشرات النقدية في الجزائر خلال الفترة 2014- 2018



المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير بنك الجزائر 2018

من زاوية مقابلات الكتلة النقدية M2 ، يتبين، من خلال الوضعية النقدية المجمعة لمجمل النظام المصرفي، أن: صافي الموجودات الخارجية (احتياطيات الصرف المُعبّر عنها بالدينار) قد عرف تقلصا بنسبة 15,5 % في 2018 مقابل 10,9 % في 2017، أي ما يمثل تراجعاً بـ 1 741,8 مليار دينار. يفسّر هذا التقلص، والذي هو أدنى بقليل من التقلص الذي عرفه صافي التدفقات السلبية للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات (ما يعادل من الدينار مبلغ 15,82 مليار دولار)، أساساً، بانخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار، على الرغم من التحسن المُؤاتي لسعر صرف الأورو مقابل الدولار (العملات التي تُشكل احتياطيات الصرف) بين 2017 و 2018.

الشكل رقم 3: مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2014 - 2018

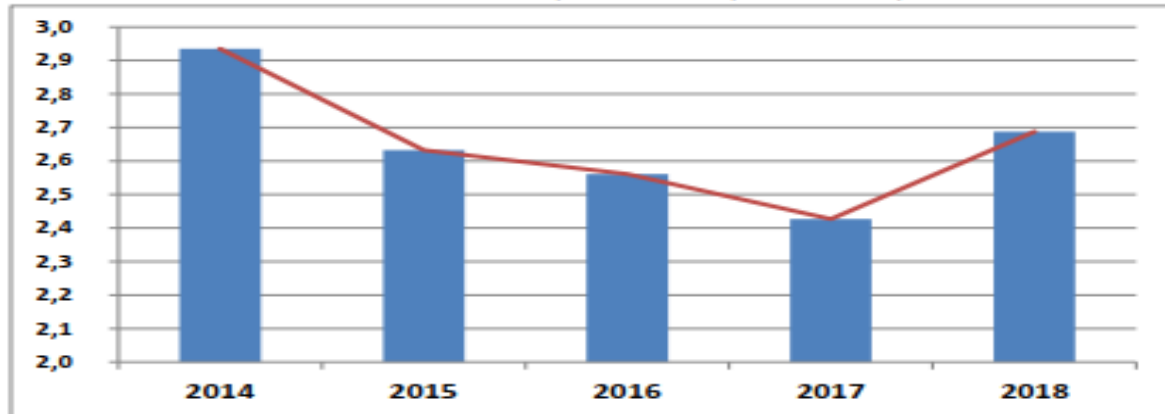


المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير بنك الجزائر 2018

كما كان عليه الحال في سنوات 2015 ، 2016 و 2017 ، يُشير تطور مقابلات 1 الكتلة النقدية M2 ، إلى أنّ قروض النظام المصرفي الموجهة للدولة، لا سيما تلك الممنوحة من طرف بنك الجزائر، هي التي تساهم أكثر في تطور التوسع النقدي بالفعل، ففي ظرف يتميز بانخفاض في التدفقات السلبية لاحتياطيات الصرف، ذات الصلة بالعجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات (ما يقارب 1 845 مليار دينار من التقلص للاحتياطي النقدي)، فإنّ تدفقات القروض الموجهة للدولة المتأتية من القطاع المصرفي المقدرة بـ 1 633,8 مليار دينار 2 ، منها 1 890,4 مليار دينار متعلقة ببنك الجزائر، هي التي تفسّر الارتفاع في الكتلة النقدية M2 بمبلغ 1 662,1 مليار دينار في 2018 مع تزايد تدفقات القروض الموجهة للاقتصاد بـ 1 096,3 مليار دينار. ومع ذلك، فإن معظم قروض الاستثمار طويلة الأجل، هي قروض موجهة للمؤسسات العمومية الكبيرة، ولا سيما تلك الموجودة في قطاع الطاقة، وهي مقرّرة من طرف السلطات العمومية، والتي يتجاوز قائمتها موارد المصارف الخاصة.

أخيرا، انخفضت، في 2018، نسبة الودائع المجمعة إلى القروض المصرفية 3، التي يعود تقلصها منذ 2014 إلى تراجع الفائض في الموارد المجمعة من طرف المصارف، مقارنة مع القروض الموزعة، والتي استقرت في 2017 على الرغم من الارتفاع في الودائع ذات الصلة بإعادة شراء الدين العمومي الداخلي من طرف بنك الجزائر، في إطار التمويل غير التقليدي، نجم الانخفاض في هذه النسبة عن الارتفاع المعتبر للقروض الموجهة للاقتصاد من طرف المصارف التجارية 960,15 مليار دينار مقابل ارتفاع ب 905,6 مليار دينار للودائع. غير أنّ كلّ من الطابع غير التكراري لإعادة شراء الدين العمومي، وضرورة الإدماج المالي وتمويل الاقتصاد، يشيران إلى ضرورة توجيه المصارف التجارية استراتيجيتها نحو جمع الموارد الهائلة المتواجدة خارج القنوات المصرفية.

الشكل رقم 4: تطور المضاعف النقدي في الجزائر (الكتلة النقدية/القاعدة النقدية)



المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير بنك الجزائر 2018

على أساس التنبؤات المتعلقة بالمجاميع النقدية والقرضية الناجمة عن البرمجة المالية بالنسبة للسنة قيد الدراسة، اطلع مجلس النقد والقرض على الأهداف المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقرضية، المنسجمة مع استهداف التضخم بنسبة 4 %، وحدد معدل النمو للكتلة النقدية M2 ب 7,9 % ومعدل نمو القروض للاقتصاد ب 12,0 %

### 3.3. ملامح الإصلاح النقدي والمالي في الجزائر

مرت السياسة النقدية بمراحل عدة تزامنا مع الإصلاحات النقدية والمالية في الجزائر وفيما يلي سنتطرق إلى هذه الإصلاحات بالتفصيل.

#### ✓ تعديل قانون النقد والقرض من سنة 2005 إلى 2008:

في سنة 2005 عرف القطاع التقني لأنظمة الدفع تأمينا عن طريق وضع هندسة وظيفية لتحديد أخطار الدفع، فقد حددت مجموعة من النصوص التشريعية ضمن القانون الخاص بنظام المقاصة والشيكات الصادر في ديسمبر 2005 التي تحدد فيه مسؤوليات المتعاملين في نظام الدفع وحقوق والتزامات المشاركين في هذا النظام (حياة، 2012، صفحة 66) بتدابير إضافية مست كل من:

- الزيادة الجوهرية في متطلبات رأس المال الأدنى للمصارف والمؤسسات المالية.
- تدعيم أدوات التقارير المالية للمصارف والمؤسسات المالية من طرف بنك الجزائر ما يسمح بتحسين للإشراف على القطاع المصرفي.

- تدقيق اختبارات المقاومة بشكل مستمر من طرف بنك الجزائر.

#### ✓ تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2010:

- تأتي سنة 2010 لمراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المالي والمصرفي، من خلال صدور الأمر رقم (04-10) المتعلق بالنقد والقرض، تم وضع فيه مجموعة من الشروط المتعلقة بمنح تراخيص اعتماد البنوك وتفعيل دور اللجنة المصرفية في مراقبة نشاط البنوك والمؤسسات المالية (ملياني، 2018، صفحة 142)، ويمكن تلخيص أهم ما جاء فيه:
- بنك الجزائر لا يخضع إلى التزامات التسجيل في السجل التجاري.

- توسيع صلاحيات بنك الجزائر لتشمل السعي إلى تحقيق استقرار الأسعار.
- إضافة بعض الخدمات الجديدة لمحفظة البنوك والمؤسسات المالية والمتمثلة في الاستشارة والتسيير والهندسة المالية.
- يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها. (خوالد، 2018، صفحة 197)
- يقوم البنك المركزي بتنظيم وتسيير مركزية المخاطر للمؤسسات والعائلات ومركزية المخاطر لعوارض الدفع. (الرحمان، 2017، صفحة 23)
- تدعيم الرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية وتأطير المخاطر ما بين المصارف والسيولة وملائمة التدبير المحاسبي (خطر التركيز، خطر السيولة، خطر المطابقة...). (موسى، 2019، صفحة 96)
- وبغرض تعزيز وتدعيم مهمة الاستقرار المالي أصدر مجلس النقد والقرض جهازا احترازيا جديدا سنة 2014 لمطابقة التواعد الاحترازية الكلية تماشيا مع مستجدات لجنة بازل.

#### ✓ تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2017:

صدر قانون رقم (10/17) الصادر في أكتوبر 2017 ويمكن تلخيص أهم ما جاء فيه:

- ✓ ترخيص لبنك الجزائر لإقراض الخزينة العمومية لمواجهة شح الموارد وتغطية عجزها وتمويل الاقتصاد، والتي هي بحاجة إلى تمويل قدره 570 مليار دج سنة 2017 وإلى 1815 مليار دج سنة 2018،
- ✓ لمنع العودة إلى المديونية الخارجية ثم فيه اللجوء إلى التمويل غير التقليدي (طباعة النقود) الصادر مؤخرا في الجريدة الرسمية لقانون النقد والقرض من الأمر (10/17) في المادة 45 مكرر الذي تنص على: " بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر إبتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة (5) سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في: "
- ✓ تغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار، تنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأكصى تقدير إلى: توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات، (موسى، 2019، صفحة 96)

#### 4. عرض المتغيرات الاقتصادية المحددة لمؤشر التعثر المصرفي في الجزائر

يتم دراسة متغيرات التعثر المصرفي في الجزائر على أساس النظرية الاقتصادية وتحليل السلال الزمنية؛

##### 1.4 دراسة السلاسل الزمنية المطبقة

إن أهم العوامل التي تأثر في دالة التعثر المصرفي: القروض البنكية، معدل السيولة، والجدول التالي يبين العلاقة المتوقعة بين مختلف المتغيرات.

#### جدول رقم 3 : العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في النموذج الاستقرار المحلي في الجزائر

| المتغير                                | الرمز | طبيعة المتغيرات |
|----------------------------------------|-------|-----------------|
| معدل السيولة                           | RE    | المتغير التابع  |
| القروض البنكية الى الناتج المحلي الخام | CR    | المتغير المستقل |

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على صياغة النموذج.

##### 2.4 دراسة السلاسل الزمنية المطبقة

إن الهدف الرئيسي لاستخدام تحليل السلاسل الزمنية هو معرفة طبيعة التغيرات التي تطرأ على قيم الظاهرة المدروسة في الفترات الزمنية من أجل استخراج القيم المتوقعة لهذه الظاهرة، وفق الأساليب النظرية المستعملة في ذلك، لتحليل التغيرات السنوية للسلاسل محل الدراسة في الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2020، والمتغيرات هي القروض البنكية (CR)، معدل السيولة في الجزائر؛

إن اختبار ADF من أهم اختبارات الإستقرارية، بالإضافة إلى ذلك فهو يمكن أن يدلنا على أبسط طريق لجعل السلسلة تستقر حيث تحصلنا على النتائج التالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

جدول رقم 4: النتائج المحصل عليها من انطلاقا من اختبار ADF لمتغيرات الدراسة

| LOG CR |       | المتغير |
|--------|-------|---------|
| SCH    | AIC   |         |
| 4,847  | 4,801 | P=0     |
| 3,478  | 3,386 | P=1     |
| 3,385  | 3,247 | P=2     |
| 3,393  | 3,210 | P=3     |
| LOGRE  |       | المتغير |
| SCH    | AIC   |         |
| 8470,4 | 2,716 | P=0     |
| 1,311  | 1,220 | P=1     |
| 1,420  | 1,282 | P=2     |
| 1,494  | 1,311 | P=3     |

من خلال الجدول وبالاغتماد على المعيارين (Schwarz و Akaike) نلاحظ أن درجة التأخير هي  $P = 0$

جدول رقم 5: النتائج المحصل عليها من انطلاقا من اختبار ADF لمتغيرات الدراسة

| المستوى Level          |          |                     |          |             |          | الاختبار/المتغيرات |
|------------------------|----------|---------------------|----------|-------------|----------|--------------------|
| بدون قاطع واتجاه العام |          | القاطع واتجاه العام |          | اتجاه العام |          | ADF                |
| t الجدولية             | t محسوبة | t الجدولية          | t محسوبة | t الجدولية  | t محسوبة |                    |
| 195,1-                 | 0,697    | -4,521              | -3,546   | -2,949      | -1,377   | LOGCR              |
| 9510,1-                | ,9630    | ,5463-              | -0,458   | 9499,2-     | 0,269    | LOGRE              |
| المستوى 1st Difference |          |                     |          |             |          | الاختبار           |
| بدون قاطع واتجاه العام |          | القاطع واتجاه العام |          | اتجاه العام |          | ADF                |
| t الجدولية             | t محسوبة | t الجدولية          | t محسوبة | t الجدولية  | t محسوبة |                    |
| 951,1-                 | 8,687    | -3,551              | 8,968    | ,9522-      | -9,115   | DLOGCR             |
| 951,1-                 | -5,241   | 551,3-              | -5,947   | 952,2-      | -5,323   | DLOGRE             |

المصدر: من إعداد الباحث ، بالاغتماد على مخرجات برنامج (EViews.9)

من نتائج تقدير النموذج عند المستوى 1st Difference

- اختبار وجود الجذر الأحادي:

$$\begin{cases} H_0 : \phi = 1 \\ H_1 : \phi < 1 \end{cases} \quad t_{\phi} < t_{tabulé}$$

ومنه: نقبل الفرضية البديلة، أي عدم وجود جذر أحادي ذلك عند مستوى دلالة معنوية 5%.

كخلاصة لاختبار الاستقرارية نجد:

LOG CR مستقرة، LOG CR متكاملة من الدرجة الأولى

LOGRE مستقرة، LOG RE متكاملة من الدرجة الأولى

## 13.4 اختبار علاقة التكامل المتزامن

حسب النتائج التي تحصلنا عليها مسبقا وجدنا أن السلاسل LOGCR، LOGRE، مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى، كما أن هذه المتغيرات تخضع لمركبة الاتجاه العام ذات نمط عشوائي، بينما الحد الثابت موجود في بعضها، هذا ما يؤدي إلى اختلاف وتعدد اختبارات Johansen، وفي ظل المعطيات و النتائج السابقة سنركز على الفرضيتين التاليتين

✓ الفرضية الأولى: اختبار الأثر؛

✓ الفرضية الثانية: اختبار القيمة الذاتية العظمى.

تحديد درجة تأخير المسار VAR:

قبل القيام بعملية الاختبار والتقدير يجب تحديد درجة تأخير المسار VAR، وهذا بالاعتماد على المعيارين AIC و SC، وبلاستعانة ببرنامج Eviews كانت قيم هاذين المعيارين كما يلي:

جدول رقم 6: تحديد درجة تأخير المسار VAR

| SCH   | AIC   |     |
|-------|-------|-----|
| 7,602 | 7,046 | P=1 |
| 8,291 | 7,320 | P=2 |
| 9,900 | 7,513 | P=3 |
| 9,902 | 7,598 | P=4 |

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على مخرجات ببرنامج (EViews.9)

بالاعتماد على المعيارين Schwarz، Akaike وجدنا أن درجة التأخير هي (P=1).

- اختبار جوهانسون (Johansen):

وجدنا في المرحلة السابقة أن التأخير المقبول للمسار VAR هو P=1، ومنه سنجري الاختبار على نموذج للمسار (1) VAR، و ذلك بالاعتماد على الفرضيتين السابقتين.

- الفرضية الأولى: اختبار الأثر.

جدول رقم 7: اختبار الأثر وفق نموذج جوهانسن

| johansen | T statistic | Valule 5% |
|----------|-------------|-----------|
| r=0      | 13.80       | 24.31     |
| r=1      | 7.269       | 12.53     |
| r=2      | 2.117       | 2.84      |

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على مخرجات ببرنامج (EViews.9)

حسب الجدول أعلاه إن نتائج الاختبار في ظل الفرضيات التالية هي:

$$i / H_0 : r = 0 / H_1 : r > 0$$

$$ii / H_0 : r = 1 / H_1 : r > 1$$

$$iii / H_0 : r = 2 / H_1 : r > 2$$

$$iiii / H_0 : r = 3 / H_1 : r > 3$$

في الفرضية (i) نقبل الفرضية  $H_1$ ، وذلك مهما كان مستوى المعنوية لأن إحصائية Johansen أكبر من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصاءة تأخذ القيمة 13.80، أما القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي 24.31. منه توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات الدراسة؛

في الفرضيات (ii)، (iii) و (iiii) نقبل الفرضية  $H_0$ ، و ذلك مهما كان مستوى المعنوية لأن إحصائية Johansen أصغر من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصاءة تأخذ القيم التالية: 7.269، 2.117، أما القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% فهي على التوالي: 12.53، 3.84،

و منه لدينا  $rang\eta = 3$ . أي أن عدد علاقات التكامل المتزامن هو 3.

- الفرضية الثانية: اختبار القيمة الذاتية العظمى.

جدول رقم 8: اختبار اختبار القيمة الذاتية العظمى وفق نموذج جوهانسن

| johansen | T statistic | Valule 5% |
|----------|-------------|-----------|
| $r=0$    | 33.33       | 27.07     |
| $r=1$    | 17.97       | 20.97     |
| $r=2$    | 9.36        | 14.07     |
| $r=3$    | 0.02        | 3.76      |

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews.9)

حسب الجدول أعلاه إن نتائج الاختبار في ظل الفرضيات التالية هي:

$$i / H_0 : r = 0 / H_1 : r > 0$$

$$ii / H_0 : r = 1 / H_1 : r > 1$$

$$iii / H_0 : r = 2 / H_1 : r > 2$$

$$iiii / H_0 : r = 3 / H_1 : r > 3$$

في الفرضية (i) نرفض الفرضية  $H_1$ ، و ذلك مهما كان مستوى المعنوية لأن إحصائية Johansen أكبر من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصاءة تأخذ القيمة 6.533، أما القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي 17.89، منه لا توجد اية علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة:

في الفرضيات (ii) و (iii) و (iiii) نقبل الفرضية  $H_1$  و ذلك مهما كان مستوى المعنوية لأن إحصائية Johansen أكبر من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصاءة تأخذ القيم التالية: 5.152، 2.117، أما القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% فهي على التوالي: 11.44، 3.84،.

و منه لدينا  $rang\eta = 2$ . أي أن عدد علاقات التكامل المتزامن هو 2.

بهذا نكون قد توصلنا إلى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات المدروسة (أو بين البعض منها)، تعبر عنها

علاقة التكامل المتزامن التي تم قبول وجودها عند مستوى معنوية قدره (5%)، ما يعني أن هذه المتغيرات لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل.

$$F_{calculé} = 42.205 > F_{tabulé}^{\alpha=0.05} = 3.32$$

3.4 دراسة التقدير دالة التعثر المصرفي حسب نماذج الانحدار الذاتي.

من نتائج اختبار التكامل المتزامن نكون أمام حالتين ممكنتين:

- تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM)؛
- تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) على شكل مستويات.

1. تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM):

من خلال الجدول الموالي نلاحظ ما يلي:

جدول رقم 9: نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM):

| VECM   | R      | F     |
|--------|--------|-------|
| DLOGCR | 30.4 % | 4,225 |
| DLOGRE | 15.7 % | 1,804 |

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews.9)

من نتائج التقدير نلاحظ أن معادلات كل من DLOGCR، DLOGRE، ومفسرة على التوالي بـ 30.4%، 15.7%، و هي نسب غير مقبولة عند مستوى معنوية  $\alpha = 5\%$ . كما أن إحصائية فيشر المحسوبة بالنسبة للمعادلة الأولى تساوي 2.655 و هي أكبر من قيمة فيشر المجدولة، بينما بالنسبة للمعادلات الأخرى فإن إحصائية فيشر المحسوبة أقل من قيمة فيشر المجدولة. و عليه، فإن نموذج شعاع تصحيح الخطأ المقدر غير مقبول من الناحية الإحصائية.

تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR):

من نتائج اختبار التكامل المتزامن نكون أمام حالة:

- تفسير نتائج التقدير بالنسبة لمعادلة التعثر المصرفي (LOGCR):

$$\text{LOGCR} = 0.9259137154 \cdot \text{LOGCR}(-1) - 0.0009131007621 \cdot \text{LOGRE}(-1) + 0.5524254527$$

$$R^2=0.87 \quad F=130.77 \quad n=40$$

من نتائج التقدير نلاحظ أن لوغاريتم القروض البنكية مفسر بنسبة 92.59% بقيمه السابقة والقيم السابقة لباقي المتغيرات.

- إحصائية فيشر:

نقبل الفرضية البديلة ( $H_1$ )، أي قبول المعادلة السابقة.

و عليه، فإن دالة القروض البنكية التي تمثل متغير التعثر المصرفي مقبولة إحصائيا.

## 5. تحليل النتائج:

من خلال الدراسة القياسية توصلنا الى النتائج التالية:

- حسب النتائج التي تحصلنا عليها مسبقا وجدنا أن السلاسل LOGCR، LOGRE، مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى؛

- توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات الدراسة؛

- وجود علاقة توازن في الأجل الطويل بين المتغيرات المدروسة؛

- النموذج مؤشر التعثر المصرفي ذات جودة إحصائية مقبولة وبالتالي يمكن اعتماده في التحليل؛

- العلاقات المترابطة مؤشر التعثر المصرفي (LOGCR):

إن علاقة القروض البنكية مع معدل السيولة هي علاقة عكسية،

من خلال ما تقدم في هذه الدراسة سنقوم باختبار فرضياتها التي تم وضعها سابقا في المقدمة كإجابات ونتائج أولية

لدراسة في دراسة هذا الموضوع، ويتضح ذلك على النحو التالي:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل السيولة ومؤشر التعثر المصرفي في الجزائر

- هذه الفرضية صحيحة، من خلال نتائج الدراسة القياسية، تؤدي بنا إلى حتمية قبول الفرضية الرئيسية، حيث أن

متغيرات دالة التعثر المصرفي والمتمثلة في معدل السيولة في الجزائر سيكون له تأثيرا ايجابيا أو سلبيا على مؤشر التعثر

المصرفي؛

وكما يمكن اثبات او نفي الفرضيات الفرعية على النحو التالي:

- تؤثر معدل السيولة (العمق المالي) على مؤشر التعثر المصرفي في الجزائر

- لا تؤثر معدل السيولة (العمق المالي) على مؤشر التعثر المصرفي في الجزائر
- هذه الفرضية صحيحة، حيث إن نتائج الدراسة القياسية الخاصة بدالة التعثر المصرفي تؤدي بنا إلى قبول الفرضية الفرعية الأولى لأن نتائج تحليل نماذج الانحدار الذاتي تظهر لنا علاقة إحصائية بين معدل السيولة ومؤشر التعثر المصرفي؛ ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة:

#### 6. خاتمة:

إن التعثر المصرفي يعتبر شكل من أشكال الأزمات المالية، والتي تظهر بشكل تزامن الأفراد على المصارف لاسترداد ودائعهم لدى هذه المصارف، وذلك نتيجة للذعر المصرفي الذي يسيطر على هؤلاء الأفراد بعد إدراكهم لحالة الوضع المالي للجهاز المصرفي، مما يجعل المصارف في حالة إعسار مصرفي قد يضطر الجهاز المصرفي عموماً إلى إيقاف قابلية تحويل التزاماته، أو إرغام الحكومة للتدخل لتقديم مساعدات للجهاز المصرفي، وللأزمة المصرفية آثار خطيرة على الإقتصاد المحلي، فضلاً عن آثارها على الإقتصاد الدولي، وقد تكون الآثار على الناتج الحقيقي ومستوى الاستخدام من الآثار الهامة على القطاع الحقيقي للاقتصاد، لأنها تعني ظهور حالة الركود الاقتصادي، والذي سيؤدي إلى المزيد من الانخفاض في الناتج والاستخدام، إلا أن الآثار على الجانب النقدي لا تقل شأنًا عن الآثار على الجانب الحقيقي، فانخفاض معدل نمو الودائع والائتمان وارتفاع نسبة العملة إلى الودائع، ونسبة الاحتياطي إلى الودائع، فضلاً عن تدهور سعر الصرف ومعدل الفائدة تعد من المؤشرات الهامة على حالة عدم الثقة التي يمكن أن تسود في القطاع المصرفي نتيجة الأزمة.

#### 7. المراجع

- أبو بكر خوالد. (2018). تقييم اصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه. مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية.
- اتحاد المصارف العربية. (2002). مؤسسات ضمان الودائع المصرفية. ط2: اتحاد المصارف العربية.
- اتحاد المصارف العربية. (2008). مؤسسات ضمان الودائع المصرفية. ط2: اتحاد المصارف العربية.
- الحمزاي محمد. (2001). اقتصاديات الائتمان المصرفي. ط1: منشأة المعارف.
- بن اسماعيل حياة. (2012). وضعية الاقتصاد الجزائري على ضوء الاصلاحات المالية والمصرفية للفترة ما بين 2003 - 2010. مجلة العلوم الانسانية - بسكرة، 66.
- بوشنب موسى. (2019). فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر. مجلة المعارف، 19.
- حمزة الزبيدي. (2000). التحليل المالي تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل. ط2: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- صادق مدحت. (2001). أدوات وتقنيات مصرفية. ط2: دار غريب للنشر.
- عبد الغفار حنفي. (1997). ادارة المنشآت المتخصصة : ادارة البنوك. ط1: الدار الجامعية.
- فتحي ملياني. (2018). السياسة النقدية في الجزائر في ظل حرية حركة رؤوس الاموال. مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة.
- فراج الطيب بروكي عبد الرحمان. (2017). دراسة قياسية حول أثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير الى السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2000 - 2015. مجلة البشائر الاقتصادية، 3.
- فرح عبد العزيز عزت. (2005). مؤسسات ضمان الودائع. ط2: دار وائل للنشر.
- نبيل حشاد. (1994). انظمة التأمين على الودائع وحماية المودعين: التجارب والدروس المستفادة. السلسلة المصرفية 1: المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية.
- نبيل حشاد. (2007). قضايا اقتصادية معاصرة. ط2: دار وائل للنشر.

## 8. ملاحق:

جدول رقم 1: قيم متغيرات نموذج مؤشر التعثر المصرفي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020.

| مؤشر التعثر المصرفي |              | لسنوات  |
|---------------------|--------------|---------|
| pib %               | %            | الوحدة  |
| الانتماء المحلي     | معدل السيولة | متغيرات |
| 48,50               | 57,56        | 1980    |
| 52,57               | 57,02        | 1981    |
| 62,16               | 66,42        | 1982    |
| 65,06               | 70,99        | 1983    |
| 66,49               | 72,76        | 1984    |
| 68,72               | 76,84        | 1985    |
| 69,31               | 75,79        | 1986    |
| 67,53               | 79,67        | 1987    |
| 68,14               | 83,82        | 1988    |
| 63,19               | 72,79        | 1989    |
| 56,14               | 61,77        | 1990    |
| 46,28               | 49,11        | 1991    |
| 7,25                | 51,94        | 1992    |
| 6,61                | 50,10        | 1993    |
| 6,48                | 45,31        | 1994    |
| 5,19                | 37,16        | 1995    |
| 5,36                | 33,00        | 1996    |
| 3,90                | 36,08        | 1997    |
| 4,56                | 42,37        | 1998    |
| 5,38                | 42,20        | 1999    |
| 5,96                | 37,82        | 2000    |
| 8,01                | 56,84        | 2001    |
| 12,19               | 62,72        | 2002    |
| 11,22               | 62,81        | 2003    |
| 10,99               | 59,26        | 2004    |
| 11,92               | 53,82        | 2005    |
| 12,11               | 57,28        | 2006    |
| 12,99               | 64,09        | 2007    |
| 12,79               | 62,98        | 2008    |
| 16,26               | 73,16        | 2009    |
| 15,20               | 69,05        | 2010    |
| 13,71               | 68,06        | 2011    |
| 14,02               | 67,95        | 2012    |
| 16,50               | 71,74        | 2013    |
| 18,37               | 79,41        | 2014    |
| 21,59               | 81,57        | 2015    |
| 22,88               | 78,9         | 2016    |
| 24,40               | 80,6         | 2017    |
| 24,90               | 82,1         | 2018    |
| 25,81               | 85,3         | 2019    |
| 29,69               | 83,6         | 2020    |